الجامعة الأمريكية تنظم «مشاريع التخرج الهندسية»

د.أسيل العوضي ود.علي شرارة ود.محمد العبد ود.منيب خنافر

نظمت الجامعة الأمريكية في الكويت معرض مشاريع التخرج الهندسية لعام 2026، حيث استعرض طلبة كلية الهندسة والعلوم التطبيقية مشاريعهم الابتكارية التي تجسد حصيلة رحلتهم الأكاديمية، وتعكس قدرتهم على توظيف المعرفة النظرية في تطوير حلول عملية لمواكبة التحديات المستقبلية.

وقد أقيم المعرض بحضور رئيس الجامعة، وأعضاء الهيئة الأكاديمية، وممثلين عن عدد من الجهات الحكومية والخاصة، إلى جانب أولياء الأمور والمهتمين. وشهد المعرض عرض مشاريع متنوعة تناولت مجالات هندسية وتقنية حديثة، عكست مستوى الإبداع والابتكار لدى الطلبة، حيث شملت حلولا في مجالات إعادة التدوير والاستدامة البيئية، والواقع المعزز، وأنظمة المنازل الذكية، ومشروع نظام البحث والإنقاذ (Natrix) إلى جانب مشاريع تفاعلية اعتمدت على مفهوم غرف الهروب Escape Rooms، بما يعكس قدرة الطلبة على تطوير حلول مبتكرة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتواكب التطورات التقنية المتسارعة. كما أتاح المعرض للطلبة فرصة عرض مشاريعهم أمام أعضاء الهيئة الأكاديمية والمتخصصين وممثلي الجهات المشاركة، ومناقشة أفكارهم وتبادل الخبرات، بما يعزز مهاراتهم في التواصل والعرض الاحترافي، ويسهم في ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي ومتطلبات سوق العمل. وسلط المعرض الضوء على أهمية مشاريع التخرج باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في المسيرة الأكاديمية للطلبة، حيث تمكنهم من توظيف معارفهم ومهاراتهم في تصميم وتنفيذ حلول مبتكرة تعالج تحديات واقعية، وتبرز جاهزيتهم للانتقال إلى الحياة المهنية.

«الأسترالية» ضمن أفضل 201ـ300 جامعة عالمياً بتصنيف التأثير لـ«Times Higher Education»

صنفت الجامعة الأسترالية ضمن أفضل 201ـ300 جامعة على مستوى العالم في تصنيف التأثير لعام 2026 الصادر عن مؤسسة Times Higher Education (THE)، وذلك من بين 1603 مؤسسات تعليم عال مشاركة من مختلف أنحاء العالم.

كما عكست النتائج الأداء المتميز للجامعة في عدد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs، حيث جاءت الجامعة الأسترالية في المرتبة الأولى على مستوى الكويت في أهداف العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف العاشر)، والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، في تأكيد على التزامها الاستراتيجي بتعزيز الاستدامة والشمول والأثر المجتمعي وعلى الصعيد العالمي، حققت الجامعة المرتبة الـ44 في هدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي عالميا، والمرتبة الـ28 في هدف الحد من أوجه عدم المساواة معالميا، والمرتبة الـ43 في هدف المساواة بين الجنسين عالميا.

وتؤكد هذه النتائج المتميزة الجهود المتواصلة التي تبذلها الجامعة الأسترالية لترسيخ بيئة أكاديمية شاملة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وإحداث أثر مجتمعي ملموس من خلال التعليم والبحث العلمي والمشاركة المؤسسية.

ويعد تصنيف التأثير الصادر عن مؤسسة Times Higher Education التصنيف العالمي الشامل الوحيد الذي يقيم الجامعات وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويعتمد التصنيف على منهجية دقيقة ومعترف بها دوليا لتقييم أداء الجامعات عبر أربعة محاور رئيسية، هي: البحث العلمي والقيادة والتواصل المجتمعي والتعليم، مما يوفر تقييما متكاملا لإسهامات الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

ويعكس هذا الإنجاز الدولي رؤية الجامعة الأسترالية الطويلة المدى في ترسيخ مبادئ الاستدامة في مختلف جوانب عملها، بدءا من البرامج الأكاديمية والتميز البحثي، وصولا إلى الحوكمة والمشاركة المجتمعية والممارسات المؤسسية، ومن خلال مواءمة أولوياتها الاستراتيجية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتواصل الجامعة تعزيز مساهمتها في بناء مستقبل أكثر استدامة وعدالة ومرونة، مع إحداث أثر مستدام على المستويين المحلي والعالمي.

تجديد الاعتماد يؤكد الالتزام بدمج الممارسات البيئية المسؤولة في مختلف جوانب عملياته

فندق فورسيزونز الكويت في برج الشايع يجدد شهادة «المفتاح الأخضر» لعام 2026

أعلن فندق فورسيزونز الكويت في برج الشايع عن تجديد شهادة Green Key «المفتاح الأخضر» لعام 2026، تأكيدا على التزامه المتواصل بالضيافة المسؤولة وترسيخ الممارسات المستدامة ضمن عملياته اليومية وتجارب ضيوفه. وقد تسلم الشهادة مارتن كيبينغ، المدير العام لفندق فورسيزونز الكويت في برج الشايع، إلى جانب أعضاء لجنة التخطيط في الفندق، خلال زيارة وفد Green Key الذي ضم منى الرز بسج، المستشارة البيئية والمشغل الوطني لمؤسسة التعليم البيئي FEE، وهبة عباس رئيسة لجنة الاستدامة في جمعية المياه الكويتية KWA، وابتسام لموشي، مساعدة منى الرز بسج.

وقال مارتن كيبينغ بهذه المناسبة: «يمثل تجديد شهادة Green Key تقديرا مهما لاستمرارية جهودنا والعمل الجماعي الذي يقف وراء التزاماتنا البيئية. فالاستدامة في فندق فورسيزونز الكويت ليست جانبا منفصلا عن تجربة الضيف، بل هي جزء أساسي من الطريقة التي نعتني بها بمحيطنا، وندعم من خلالها مجتمعنا، ونسهم في رسم مستقبل أكثر مسؤولية لقطاع الضيافة في الكويت».

وجاء تجديد الشهادة عقب تقييم شامل لإدارة الفندق البيئية وممارساته التشغيلية، بما يشمل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، والحد من النفايات، وتعزيز ممارسات الشراء المسؤول، وإشراك الموظفين في تحقيق الأهداف البيئية.

وتقود إدارة الهندسة في الفندق هذه الجهود بدعم من مختلف الإدارات، من خلال مجموعة من المبادرات تشمل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لإدارة هدر الطعام، ومحطة تعبئة المياه داخل الفندق، ومواصلة الحد من استخدام المواد البلاستيكية، وأنظمة مراقبة استهلاك الطاقة والمياه، إلى جانب توفير محطات لشحن السيارات الكهربائية.

وقال علي الزين، مدير إدارة قسم الهندسة في فندق فورسيزونز الكويت في برج الشايع:«يتطلب الحفاظ على معايير Green Key متابعة مستمرة وقياسا دقيقا وتعاونا متكاملا بين جميع فرق الفندق. ويعكس تجديد هذه الشهادة التزام زملائنا بتحويل أهدافنا البيئية إلى ممارسات عملية ومؤثرة نطبقها بصورة يومية».

ويأتي تجديد شهادة Green Key استكمالا لسجل الفندق في مجال الاستدامة، والذي يشمل شهادة LEED البلاتينية واعتماد Forbes Verified Responsible Hospitality، مجسدا نهجا تتكامل فيه الضيافة الراقية مع المسؤولية البيئية. ويقع فندق فورسيزونز الكويت في برج الشايع في قلب مدينة الكويت، ويجمع بين التصميم العصري وخدمة فورسيزونز الاستثنائية ونهج مدروس تجاه الضيافة المسؤولة. ويضم الفندق 284 غرفة وجناحا، إلى جانب تجارب طعام مميزة، ومرافق متكاملة للصحة والعافية، ومساحات راقية للاجتماعات والمناسبات.

الصندوق الكويتي للتنمية: غرفة التجارة والصناعة تسهم بـ 250 ألف دينار في صندوق الاستجابة الطارئة

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمة غرفة تجارة وصناعة الكويت بمبلغ 250 ألف دينار كويتي دعما لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي أطلقه الصندوق بتاريخ 5 يوليو، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ورفع قدرة دولة الكويت على الاستجابة الفورية للتحديات والظروف الاستثنائية. وأكد الصندوق أن هذه المساهمة تجسد الشراكة الوطنية الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وتسهم في دعم وتمويل الجهود الرامية إلى تعزيز جاهزية الدولة لمواجهة الظروف والتكاليف الطارئة الناجمة عن العدوان الإيراني ووكلائه، كما تعكس روح المسؤولية الوطنية والتكاتف المجتمعي في دعم أمن واستقرار الكويت، والالتفاف حول قيادتها الرشيدة. وأشاد الصندوق الكويتي للتنمية بالدور الاقتصادي والتجاري الذي تضطلع به غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ تأسيسها عام 1959، باعتبارها ممثلا رئيسيا للقطاع الخاص وشريكا فاعلا في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الكويت، مؤكدا أن الغرفة تسهم في تعزيز بيئة الأعمال، وتمثيل مصالح القطاع الخاص، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب دورها في ربط مجتمع الأعمال الكويتي بالمؤسسات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وأوضح الصندوق أن إنشاء صندوق الكويت للاستجابة الطارئة يأتي في إطار مبادرة تقدم بها الصندوق الكويتي للتنمية وحظيت بموافقة مجلس الوزراء، حيث يتولى الصندوق إدارة الصندوق والإشراف الكامل على عملياته، بما يضمن توفير آلية مؤسسية مرنة تمكن الدولة من الاستجابة السريعة والفعالة للظروف الطارئة، وفق رؤية وطنية شاملة تعزز جاهزية مؤسسات الدولة واستدامة قدراتها. وفي هذا السياق، جدد الصندوق الكويتي للتنمية دعوته إلى المؤسسات الحكومية، والهيئات العامة، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الوطنية، للمساهمة الفاعلة في دعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، مؤكدا أن دعم هذا الصندوق يمثل استثمارا وطنيا استراتيجيا يعزز الأمن التنموي، ويرفع مستوى الجاهزية الوطنية، ويعزز قدرة دولة الكويت على مواجهة مختلف التحديات والظروف الاستثنائية.

تشمل مزاولي مهنة الطب والمهن المساعدة والصيدلة وإدارات المنشآت والعلاقات العامة

«الصحة» تعتمد آلية تنظيم التعامل داخل المنشآت الصحية

- التقيد بحدود الاختصاصات المهنية المقررة قانوناً ولائحياً وقصر التعامل مع المرضى على الجوانب الطبية والإكلينيكية والفنية المرتبطة بتقديم الرعاية الصحية
- إحالة أي مطالبات أو شكاوى أو ملاحظات أو مواقف تستدعي تدخلاً إدارياً أو تنظيمياً أو قانونياً إلى إدارة المنشأة الصحية أو الجهات المختصة بها

عبدالكريم العبدالله

اعتمد وكيل وزارة الصحة الشيخ د.سلمان الصباح آلية تنظيم التعامل داخل المنشآت الصحية تشمل مزاولي مهنة الطب والمهن المساعدة والصيدلة.

وجاء في الآلية التي تنشرها «الأنباء» انه يتعين على جميع مزاولي المهنة «الطب والمهن المساعدة لها» ومهنة الصيدلة الالتزام:

1ـ التقيد بحدود الاختصاصات المهنية المقررة قانونا ولائحيا، وقصر التعامل مع المرضى على الجوانب الطبية والإكلينيكية والفنية المرتبطة بتقديم الرعاية الصحية.

2ـ تجنب الدخول في مواجهات أو مواقف ذات طبيعة إدارية أو تنظيمية أو قانونية أو خدمية تخرج عن نطاق اختصاصاتهم المهنية، حفاظا على حقوقهم القانونية وصونا لمكانتهم الوظيفية.

3ـ إحالة أي مطالبات أو شكاوى أو ملاحظات أو مواقف تستدعي تدخلا إداريا او تنظيميا أو قانونيا إلى إدارة المنشأة الصحية أو الجهات المختصة فيها، بما في ذلك قسم العلاقات العامة، لاتخاذ ما يلزم بشأنها وفقا للإجراءات المقررة.

المنشآت الصحية والعلاقات العامة

وتضمنت الآلية ايضا انه يتعين على إدارات المنشآت الصحية وأقسام العلاقات العامة: القطاعات، ومديري المناطق الصحية، ومديري المستشفيات والمراكز الصحية اتخاذ ما يلزم لتنفيذه ومتابعة الالتزام بأحكامه، كل فيما يخصه.

ويأتي هذا استنادا إلى احكام القانون رقم (70) لسنة 2020 الخاص بمزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى في المنشآت الصحية، وأحكام القانون رقم (28) لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم (30) لسنة 2016 بشأن تنظيم الصيدلة وتداول الأدوية، والمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر في 4/4/1972 في شان نظام الخدمة المدنية والقوانين المعدلة لهما.

مبادئ الممارسة المهنية

كما يأتي أيضا انطلاقا من حرص وزارة الصحة على ترسيخ مبادئ الممارسة المهنية السليمة، وتعزيز جودة الخدمات الصحية، وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة تمكن الكوادر الطبية والفنية من أداء واجباتها وفق الأصول المهنية والعلمية والقانونية المعتمدة، علما أن العلاقة بين مزاولي المهنة والصيادلة والمرضى وذويهم تقوم على أسس مهنية وقانونية وأخلاقية تقتضي وضوح الأدوار والمسؤوليات والاختصاصات، وبما يكفل حماية حقوق جميع الأطراف وحسن سير العمل داخل المنشآت الصحية.

1ـ استقبال ومتابعة استفسارات المرضى وذويهم ومرافقيهم والعمل على معالجتها بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

2ـ تذليل المعوقات والصعوبات، بما فيها التنظيمية والإدارية، التي قد تواجه متلقي الخدمة الصحية داخل المنشأة الصحية، والعمل على تسهيل الإجراءات المرتبطة بتلقي الخدمات الصحية.

3ـ اتخاذ التدابير التنظيمية اللازمة لضمان انسيابية العمل والمحافظة على بيئة صحية آمنة ومنظمة، بما يحد من أي اضطرابات أو إشكالات قد تؤثر على سير العمل أو جودة الخدمات المقدمة.

4ـ التدخل الفوري في حل ما يطرأ من أي حالة قد تخل بالنظام وتؤدي إلى تعطيل سير العمل في المنشأة الصحية واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها وفقا للأنظمة واللوائح المعمول بها.

المسؤوليات الادارية والتنظيمية

وشددت الآلية على أن المسؤوليات الإدارية والتنظيمية والخدمية تقع على عاتق الجهات المختصة بالمنشأة الصحية، مؤكدة على انه لا يجوز تحميل مزاولي المهنة والصيادلة مسؤوليات أو أدوارا تخرج عن نطاق واجباتهم المهنية المقررة قانونا.

الالتزام بالآلية

والزمت الآلية جميع المعنيين بالتقيد التام بما ورد في هذا الآلية والعمل بها اعتبارا من صدورها، داعية رؤساء